

الكلمة الافتتاحية

لسعادة الدكتور/ عبيد الزعابي،

الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية

والرئيس المشارك لمجموعة العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

حلول حوكمة الشركات سعيًا لإقامة أسواق رأس مال وبيئة مؤسسية ناضجة

مع جذب مزيد من الاستثمارات الأفضل

الضيوف الكرام، السيدات والسادة.

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في الاجتماع الافتراضي الأول لمجموعة العمل المعنية بحوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بجهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تسهيل التحالف الحتمي بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتوجيه هذه الاقتصاديات الناشئة والنامية ومساعدتها من خلال تحديد معايير سياساتها بشأن حوكمة الشركات. وإنني إذ أعرب عن امتناني الشديد للسيدة/ غابرييلا فيجيريدو دياس، رئيسة لجنة الأوراق المالية البرتغالية والرئيس المشارك لمجموعة العمل هذه لدعمها المستمر ولجميع الأعضاء الحضور للدعوة لهذه التجمع، فإنني أخص بالذكر السيدة/ فينا جوردينت، مدير السياسات الأول وقائد برنامج مجموعة العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتسهيل الاجتماع الافتراضي الأول لمجموعة العمل الاستثنائية هذه.

خلال الثلاث سنوات الأخيرة حققت مجموعة العمل هذه أهدافًا مهمة في مجالات إمكانية الوصول إلى رأس المال والشفافية والإفصاح والتوازن بين الجنسين في إدارة الشركات وحوكمة الشركات المملوكة للدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما كان له دور فعال في إصدار تقريرها الأخير بعنوان "حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بناء إطار للتنافسية والنمو".

كذلك فإنني أود أن أعتنم هذه الفرصة لأوجه عناية مجموعة العمل إلى ظاهرة عالمية حديثة أحدثت تحولاً في طبيعة الأعمال وحوكمتها المستقبلية؛ إنها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

لقد جعلت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وظيفة المدير أكثر تحدياً. فمنذ بداية انتشار الجائحة، لازالت مجالس الإدارات تتلقى مزيد من المستجدات المتكررة من الإدارة وتعد اجتماعات أقصر وأكثر تكراراً للتعامل مع قدر كبير من المسائل التي طرحت نفسها على طاولة الاجتماع. وتشير الاستطلاعات إلى أن أغلب المدراء أصبحوا يقضون معظم وقتهم في العمل.

لدرجة أن القرار البسيط والمباشر لمجلس الإدارة بشأن دفع أرباح الأسهم قد أصبح مسألة معقدة من ناحية ترجيح وموازنة عوامل متعددة ومباشرة بدءاً من حقوق المساهمين ورمزية إعادة النقاد إلى المساهمين في وقت يتم فيه الاستغناء عن الموظفين وصولاً إلى الصعوبات في توضيح القرار من خلال الاتصالات العامة للشركة.

اتسمت البيئة الجديدة بمجموعة معقدة من الضغوط والمطالب المتزايدة من جانب مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة وسلطت الضوء على توقعات المشاركة المجتمعية وقيمة المواطنة للشركات وعدم اليقين المطلق عن المستقبل.

كما تمخض عن هذه العوامل تعقيد صنع القرار من جانب مجلس الإدارة والتحديات التي تواجه نموذج الحوكمة المتمركزة حول المساهم وفقاً لـ "نظرية الوكالة" الذي تبناه مجالس الإدارة وقادة الأعمال طوال العقود العديدة الماضية. والتوجه إلى نموذج أكثر ثراءً والذي يضع سلامة ومرونة الشركة في موضع الصدارة، وهذا جعل من الواضح أن المجتمع يعتمد على شركات تعمل بشكل ملائم لتلبية أغلب احتياجاته الأساسية وأن الشركات ليس هدفها الوحيد هو زيادة عوائد للمساهمين.

ومن واقع فهمي وخبرتي، أصبحت حوكمة الشركات حالياً أكثر أهمية في السياق الراهن للأزمة البيئية والجائحة العالمية والركود الذي يلوح في الأفق فضلاً عن القلق المجتمعي. ويتعين على مجالس الإدارات إعادة النظر في ترتيبات العمل عن بعد بخصوص الاجتماعات الافتراضية التي تتطلب التصويت على مسائل حاسمة واستمرارية الأعمال وخطط التعافي والأرباح والسيولة النقدية والحوافز وأخيراً إفصاحات الوقت الفعلي الملائمة.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى إثر انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أصبح بمقدور مجالس الإدارات توقع قيام المستثمرين المؤسسيين والحكومات والعامّة بتجديد مطالباتهم إلى الشركات بإيلاء

مزيد من الاهتمام للمشكلات المجتمعية والاضطلاع بدور أكثر فعالية للمساعدة في التعامل معها بالرقابة الصارمة على الاستدامة ومسؤولية الشركات والمشاركة المجتمعية واعداد تقارير متكاملة إضافة إلى مسألة مواطنة الشركات.

وفضلاً عن ذلك، يتعين على مجالس الإدارات التعاون مع الإدارة عن كثب في وضع الاستراتيجية والقيام بمجموعة تدابير من أجل أداء أكثر ثراءً ومراقبة قائمة ممتدة من المخاطر بدءاً من البيانات والحماية من القرصنة الإلكترونية وصولاً إلى مقاومة تهديدات الاستحواذ وإعادة التفكير في سياسات التعويض والانخراط في مناقشات أكثر عمقاً وإعادة النظر في تكوين مجلس الإدارة وعرق عضو مجلس الإدارة وانتمائه وأخيراً خطط التعاقب في المنصب.

وباختصار، فإن مجلس الإدارة سيكون مطالباً بإعادة تقييم لكامل استراتيجية الشركة طويلة الأمد حتى يتسنى للشركات تحقيقها خلال السنوات القادمة.

إن رسالتي الرئيسية في هذا المقام- بصفتي رئيس مشارك لهذه المجموعة- أنه يتعين على مجالس الإدارة عدم إغفال مهامها المحورية بوصفها كيانات حاكمة للشركات التي يديرونها، والتوصل إلى فهم مشترك لدور مجلس الإدارة ومسؤولياته، إلى جانب دورهم الوحيد ومسؤولياتهم كأعضاء مجلس إدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – مجموعة العشرين.

كانت هذه جميع الملاحظات المقدمة من جانبي، وأتطلع إلى مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع خلال الجلسات القادمة كما أتطلع إلى تبادل مزيد من الرؤى مع جميع المتحدثين خلال المناقشات.

ملاحظات إضافية

توقيع الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم مع منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية في عام 2020

وقّعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مذكرة تفاهم مع دولة الإمارات العربية المتحدة (وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل) في عام 2020 بهدف مضاعفة وتحسين الأثر والطبيعة الاستراتيجية للتعاون من خلال التخطيط السنوي والمزيد من التنسيق والإشراف المشترك في مجالات:

- القمة الحكومية العالمية.
- مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن تنافسية الحوكمة والتنمية (التي تشمل أيضًا فريق العمل الحالية حيث يشغل سموكم منصب الرئيس المشارك لها الفريق).
- المجلس العالمي للسعادة وجودة الحياة.
- مرصد الابتكار في القطاع الخاص التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

التدابير المتخذة من جانب هيئة الأوراق المالية والسلع خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إزاء

حوكمة الشركات

1. الاضطلاع بتطوير آلية تهدف إلى تسهيل مشاركة الشركات المدرجة في عمليات إعادة الشراء.
2. إعطاء الشركات فترة سماح ممتدة حتى 45 يومًا للإفصاح عن البيانات المالية السنوية المدققة لسنة 2019.
3. قيام إدارة الرقابة والامتثال التابعة لهيئة الأوراق المالية والسلع بتطبيق مبادرة "التفتيش عن بعد" لضمان امتثال الكيانات الخاضعة لرقابتها للقوانين واللوائح المعمول بها.
4. تأجيل الإفصاح عن البيانات المالية لربع السنة الحالية الأول حتى موعد الإفصاح المحدد للبيانات المالية لربع السنة الثاني بتاريخ 30 يونيو.

5. إرسال تعميم إلى الشركات المساهمة العامة يطالبها بالموافقة على المشاركة الإلكترونية للمساهمين خلال الاجتماعات العامة السنوية للشركات دون الحاجة إلى الحضور الشخصي إلى مكان الاجتماعات.
6. إرسال تعميم إلى جميع الشركات المرخصة يطالبها بعمل خطة المعممة وسياسة مكتوبة لضمان استمرارية العمل ووضع خطة تعافي في حالة الطوارئ موضع التنفيذ بالإضافة إلى حثها على اتخاذ جميع التدابير الاحترازية والوقائية لضمان سلامة جميع الأشخاص العاملين في مجال الأوراق المالية.
7. إرسال تعميم إلى الشركات المرخصة يبلغها بأهمية الإبقاء على العمالة الإماراتية في أماكن العمل بوصفها رأسمال وثروة بشرية في ظل الظروف الراهنة.
8. الاجتماع مع محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بهدف التنسيق بشأن المسائل المرتبطة بفرض ضوابط إضافية على التداول والتداول على الهامش.